

المجلس التابع للأمم المتحدة اعتمد تقرير البلاد الثالث

الكويت : سنوات جهودنا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة

■ منهجية متوازنة لتحقيق أفضل النظم والممارسات في هذا المجال من منطلق مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف

وأشار الى إن «اعتماد المجلس اليوم لتقرير دولة الكويت الثالث يدفعنا للاهتمام لكافة الملاحظات والمداخلات البناءة والاستفادة أيضا من أفضل الممارسات الدولية». كما أكد السفير الغنيم أن التوصيات المقدمة ذات النقد الهادف والبناء ستدرس بعناية واهتمام مشيرا الى وجود قصور لدى البعض فيما يتعلق بفهم

نص القوانين والتشريعات في دولة الكويت ودورها في الحفاظ على منظومة حقوق الانسان بمفهومها الأشمل. وطالب المهتمين بالشان الكويتي بضرورة دراسة القوانين والتشريعات الكويتية بدقة وموضوعية وبعيدا عن أية أجندات أو أهداف معينة لمعرفة الحقائق وتوضيحها.

وقال «اننا على يقين بأن من مصلحة منظمات المجتمع المدني العمل على تعزيز واحترام هيئات العدالة وضمان تنفيذ القانون والعمل على حفظ النظام والحرص على كفاءة حقوق وحريات الآخرين وعدم التعرض لكرامة الآخرين أو التشهير بهم».

كما أشار السفير الغنيم الى أنه وفقا لنص الاعامد العالمي لحقوق الانسان

جنيف – «كونا: وافق مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع أمس على اعتماد التقرير الدوري الثالث ملف دولة الكويت في حقوق الانسان.

وأكدت دولة الكويت امام المجلس ان اعتماد تقريرها بمثابة شهادة فخر وثقة في جهودها للاستمرار في الارتقاء بقضايا حقوق الانسان بمفهومها الشامل.

جاء ذلك في كلمة القاها مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم أمام جلسة اعتماد التقرير الوطني الثالث لدولة الكويت ضمن آلية الاستعراض الدوري التابع للأمم المتحدة.

وقال السفير الغنيم «ان دولة الكويت تعبر عن تقديرها والاعتزاز بالدعم الكبير الذي حظيت به في عملية اعتماد تقريرها هذا اليوم والتي تمثل ثقة وشهادة دولية نعزّز بها وتقديرها».
وقال ان دولة الكويت ستواصل الجهود لتعزيز وحماية حقوق الانسان وتحقيق التنمية المستدامة وفق منهجية متوازنة بين تحقيق أفضل النظم والممارسات في مجال حقوق الانسان والحق في التنمية وبين الحفاظ على مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقيم المجتمع الكويتي الأصيلة».

أكد ان اعتماد هذا التقرير سيزيد من إصرارنا على تحقيق المزيد من النتائج والإنجازات في قضايا حقوق الانسان بمفهومها الشامل وبمختلف مجالاتها وتشعباتها».

وأضاف «ان إدراكنا بأننا لم نصل الى الطموح الذي نصبو ونطمح اليه في قضايا حقوق الانسان يدفعنا نحو المضي قدما في تحقيق المزيد من الخطوات والإنجازات».

أضاف الغانم : «والأسبوع المقبل سيجري سموه فحوصاته الطبية الروتينية ، ونسال العلي القدير أن يحفظه ويقيه ذخرا للبلاد والعباد ، مع ولي عهده الأمين» .

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد، قد أحاط مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه الاستثنائي أمس ، بفحوى لقائه مع صاحب السمو الأمير ، مساء أمس الأول الأربعاء ، والذي عبر خلاله سموه بحفظه الله ، عن ارتياحه لجهود الحكومة في

مواجهة انتشار فيروس كورونا ، كما وجه سموه بمواصلة الجهود وتكريس كل الإمكانيات ، واتخاذ الإجراءات اللازمة ، لتجنب المواطنين تبعات كارثة كورونا على جميع الأصعدة الصحية والأمني والاقتصادي والاجتماعي» ، ولا سيما قضية التعليم ، وعدم تأثر أبائنا وبناتنا الطلبة من مواصلة تحصيلهم العلمي ل، كونهم هم الثروة الحقيقية للبلاد.

وتد تجاوب المغردون الكويتيون والخليجيون على موقع «تويتر» مع تغريدة الرئيس الغانم ، وظهر أكثر من «هاشتاج» لخصيصه للدعاء لصاحب السمو الأمير ، وشهدت مشاركة آلاف التغريدات التي تبتهل إلى الله سبحانه بأن ينعم على أميرنا الغالي وولدانا الحبيب بالصحة ، وأن يلبسه لباس العافية ، وأن يحفظه من كل سوء ومكروه ، وأن يطيل عمره في طاعته ، ويديمه ذخرا لشعبه الكويتي، وأمنه العربية والإسلامية.

ومن بين هذه التغريدات «عسي ما تشوف شر سمو الأمير الطيب الشيخ #صباحالأحمد ندعو الله العلي القدير» ، و«نسال الله العظيم رب العرش العظيم أن يلبس سمو الأمير #صباح الاحمد لباس الصحة والعافية» ، و« نسال الله الكريم رب العرش العظيم ، أن يشافي سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ويلبسه ثوب الصحة والعافية .اللهم رب الناس أذهب البأس واشف أنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما»

الحربي

«2020 – 2021» ، والذي يبدأ يوم الأحد الموافق 4 أكتوبر المقبل «عن بعد» بعد تعديل المنهج.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي لوزير التربية ، عقب الاجتماع الحكومي الذي عقد أمس الخميس برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، في إطار متابعة تداعيات الجائحة واستعراض خلاله آلية وخطط وزارتي التربية والتعليم العالي ، بشأن العام الدراسي في جميع مراحل التعليم.

وقال الحربي ان تقرر أيضا اعتماد نقل الطلبة في مراحل رياض الأطفال والابتدائي والمتوسط ، إلى الصف الذي يليه ، في حين تم اعتماد آلية نقل طلبة الصفين 10 وال11 إلى الصف الذي يليه ، على أن يحق لكل طالب ليس لديه درجة نتيجة الغياب دخول

وأوضح أنه فيما يتعلق بالمرحلة الثانوية تقرر تعديل المعدل التراكمي للعام الدراسي الحالي فقط ، وترحيل جزء منه إلى العام المقبل ليصبح المعدل الحالي عشر «25 في المئة» والصف الثاني عشر «80 في المئة».

وأضاف أنه سيسمح لمن يرغب في تحسين المعدل بإعادة السنة الدراسية ، ولا تخسب من ضمن سنوات البقاء ، لافتا إلى أنه سيتم عقد اختبارات خاصة لتعليم كبار «المنازل» .



جمال الغنيم

لممارسة الحقوق والحريات فإن كل كويتي يتمتع بهذه الحقوق باستثناء القبود التي يقرها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق القنضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة.

وأكد ان دولة الكويت تطبق ماورد في بنودنصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي نص على إخضاع الحقوق لبعض القيود شريطة ان تكون محددة بنص القانون وهو ما هو قائم بدولة الكويت وذلك لحماية الأمن القومي وحماية النظام العام وحماية الآداب العامة واحترام حقوق الآخرين وسمعتهم وفق نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي الوقت ذاته أكد السفير



الغنيم أن أبواب الكويت كانت على الدوام وستبقى مفتوحة للأدراء الموضوعية الهادفة نحو الدفع بقضايا حقوق الانسان ليس على الصعيد الوطني فحسب بل وأيضا على الصعيد الدولي.

وأضاف ان دولة الكويت تشدد على ان اختلاف القيم والثقافات والديانات لا يتعارض مع قضايا حقوق الانسان مع التأكيد في الوقت ذاته أيضا أن عالمية حقوق الانسان لا تعني بناتنا المس بالمعتقدات والقيم الدينية والثقافية للشعوب ولم

يعد من الممكن للبيض ان يستمر في محاولات فرض قيمه وثقافته بحجة عالمية حقوق الانسان. كما لفت الى ان «محاولات فرض ثقافات معينة على المجتمعات في مسائل حقوق الانسان أمر

ضرره على حقوق الانسان أكثر من نفعه لذا من الأهمية الحفاظ واستثمار هذا التنوع في حماية وتعزيز حقوق الانسان والاستمرار في احترام حق المجتمعات في تبني القيم الثقافية التي ترتئونها».

وأكد السفير الغنيم أن منهج دولة الكويت في مسائل حقوق الانسان هو منهج متكامل شامل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان جهود حماية حقوق الانسان في دولة الكويت تكشف عن حرصها على إرساء دعائم حمايتها على المستوى الوطني ودعم الجهود الاقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف.

وأوضح ان مبادرات دولة الكويت الانسانية الدولية واضحة للعيان وشهادة الدولي لحقوق الانسان.

بالفيروس».

وشدد الناطق الرسمي باسم الحكومة على أن وزارة الصحة تأخذ بعين الاعتبار ما تعانيه دول العالم من خطورة انتشار مرض «كوفيد19» .

الكويت وفرنسا

تجاه مجمل ملفاتها ، بالإضافة إلى مناقشة آليات التعاون المشترك في سياق مواجهة تداعيات جائحة «كورونا» ، علاوة على بحث آخر المستجدات المتعلقة بالجهود الدولية الرامية نحو إيجاد حل للآزمات في المنطقة.

وأشاد الوزير الناصر بما يشهده التعاون الثنائي بين دولة الكويت وأغرب وزير الخارجية الفرنسي عن تطلعه الى استمرار نسق التعاون المتين القائم بين البلدين الصديقين ، في مختلف المجالات ، منوها كذلك بما توصل اليه التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في كل المحافل الدولية.

من جهة أخرى أعرب وزير الخارجية الفرنسي عن تطلعه الى استمرار نسق التعاون المتين القائم بين البلدين الصديقين ، في مختلف المجالات وعلى كل المستويات ، مشيدا بحكمة دولة الكويت واتزان سياستها الخارجية ، وبالجهود التي تقوم بها في ترسيخ دعائم حفظ الأمن والسلم في المنطقة.

وزير الصحة

وقال مقرر اللجنة العليا لإعادة تشغيل الرحلات التجارية سعد العتيبي ، أن الاجتماع بحث المراحل النهائية لتطبيق الإجراءات والاشتراطات الصحية الواجب اتباعها لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

أضاف العتيبي أن «اللجنة العليا» استعرضت برئاسة رئيس الإدارة العامة للطيران المدني الشيخ سلمان الحمود الصباح ، الدليل الإرشادي لبدء التشغيل التجاري في ضوء جائحة «كورونا».

وأوضح أن اللجنة قدمت عرضا مرثيا لوزير الصحة يتضمن الاستعدادات التي تم إنجازها خلال الأيام الماضية في مياثي مطار الكويت الدولي ، كما تضمن الاستعدادات النهائية والتجهيزات لتشغيل الرحلات التجارية وفق الاشتراطات الصحية المطلوبة لسفر آمن للقادمين والمغادرين.

الفضل

المسؤولين المحليان للنيابة الى مواقعهم والتجديد لهم ، يضر بالموظفين الشرفاء الذين أتاحوا المعلومة من منطلق خوفهم على أموال البلد ، وكانوا سببا رئيسيا وشهودا في كشف عمليات الهدر والشبهات التي طالت الجهة التي يعملون فيها.

وشدد على أنه « لا يستقيم أبدا عودة أو التجديد لأي مسؤول تمت إحالته للتحقيق »، مشيرا الى ان هناك مسؤولا في الامانة العامة لاؤوقات تم إيقافه عن العمل وأحيل الى النيابة من قبل هيئة مكافحة الفساد ، ومن غير المقبول ان يعود الى عمله ، لاسيما ان مدته منتهية.

واعتبر الفضل ان ابقاء هذا الأمر بشكل رمادي وعدم اتخاذ اي قرار بشأنه ،امر يدين الحكومة وبنافي سسلتها منذ بداية تشكيلها ، محملا الحكومة مسؤولية هذا الأمر.

الخير. وشرح انه في ظل ذلك الواقع الديمغرافي فإن قضايا حقوق الانسان واحترام حقوق الآخرين وسيادة حكم القانون وتعزيز واحترام هيئات العدالة وعدم التعرض لكرامات الآخرين وعدم ازدراء الأديان تعد من القضايا التي توليها دولة الكويت الأهمية القصوى.

كما أوضح السفير الغنيم أن «عالم ما بعد فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) هو مختلف عن عالم ما قبل تلك الجائحة فهناك استحقاقات كثيرة قد استجذت على صعيد قضايا حقوق الانسان عالميا ومحليا ودولة الكويت تسعى جاهدة للنصدي لكافة الظواهر السلبية التي طفت على السطح نتيجة لتداعيات الجائحة».

وأكد انه «على الرغم من الجهود التي بذلتها دولة الكويت والإنجازات التي حققتها في مجال قضايا حقوق الانسان على المستوى الوطني والدولي إلا أن طموحاتنا تدفعنا نحو مواصلة الجهود لتذليل كافة الصعوبات والعمل على الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية».

وأضاف ان دولة الكويت تنظر الى هذا المحفل على انه فرصة للاستفادة من التجارب والملاحظات والآراء مع الأخذ بعين الاعتبار أن دولا عريقة ذات نهج وتاريخ طويل وحافل في الممارسة الديمقراطية والتعاطي مع قضايا حقوق الانسان سبق وأن تعرضت للنقد داخل هذا المجلس على خلفية قضايا تتعلق بأواجه قصور في مجالات حقوق الإنسان.

يذكر ان آلية الاستعراض الدوري الشامل هو تقييم تخضع له جميع الدول الأعضاء بامام الأمم المتحدة كل اربع سنوات مجلس حقوق الانسان بهدف المساعدة في تحسين أوضاع حقوق الانسان في العالم.

■ اعتماد التقرير سيزيد من إصرارنا على تحقيق المزيد من النتائج والإنجازات في قضايا حقوق الإنسان بمفهومها الشامل

وأضاف ان دولة الكويت على هذا الأساس تحرص دائما على التعاطي الإيجابي مع هذه الآلية وتسعى إلى تسخير كافة الإمكانيات المتاحة مع مخرجاتها انطلاقا من قناعتها الراسخة بأهمية العمل والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشار إلى ان التوصيات التي تم رفضها تتعارض مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية كما ان بعضا منها احتوى على عناصر تتعارض مع الهوية الوطنية وقيم المجتمع وثقافته.

وأكد السفير الغنيم ان موضوع حقوق الإنسان قد انعكس على السياسة الخارجية لدولة الكويت من خلال المسارعة في تقديم المعونات الإنسانية والدعم المطلوب لكافة المتضررين في مختلف المناطق المتكوبة في العالم دون أي محددات جغرافية أو دينية أو عرقية.

ولفت الى أن الله سبحانه وتعالى قد انعم على دولة الكويت بالسلم والأمن والطمأنينة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي وهو الأمر الذي جذب ويجذب العديد من الوافدين إلى العمل على أرض كويت

تتمت

وقال ان هذه الحكومة ورئيسها لهم مواقف مميزة في مكافحة الفساد ، خاصة بعد ان رأينا اساءة كبيرة تحال الى النيابة العامة ، وعدم وجود اي عائق امام إحالة أي اسم أو مسمى أو مركز سواء نواب أو وزراء أو مسؤولين أمثيين وغيرهم ، مؤكدا أن هذا امر ايجابي ويعزز فكرة أن الحكومة تحارب الفساد.

وأشار الى ان رئيس الحكومة مشهود له من اعلى المستويات في الدولة ، مؤكدا أنه رجل ثوبه نظيف ويحارب الفساد والجميع يشهد له في ذلك.

العتيبي

السمة والمقدم من النائب ركان النصف. واعتبر العتيبي موافقة اللجنة على المقترح «بثلاثة أصوات مقابل صوتين» ، أمرا سياسيا وبعيدا عن الحصانة القانونية والدستورية ، لاسيما فيما يتعلق بنوقيته والدفع بالمقترح الذي أدرج على جدول أعمال اللجنة بعد إحالته بدقائق دون أن يأخذ صفة الاستعجال.

أضاف أن الانتخابات الفرعية تم تجريها بقانون ، بجانب أن المحكمة الدستورية أصدرت تفسيرا لهذا القانون وقالت كلمتها الفاصلة والأمر لا يحتاج إلى قوانين إضافية فكيف يتم تجريم الجرم.

ولفت العتيبي إلى أن هذه المقترحات وغيرها موجهة ضد أبناء القبائل ، وعلى المشرع أن يراعي النواحي والعادات الاجتماعية ، ويفرق بين الزكية والتشاورية وبين الفرعيات بمفهومها القانوني ، ولا يقفز بأدواته التشريعية لسن قوانين تفرق المجتمع وتشتت وحدته في وقت نحن أحوج إليه للتكاتف والتعاضد. وقال إنه كان من الأولى أن ينقذ النواب قبل فض الفصل التشريعي ، ويتعاونوا فيما بينهم لتبني أجندة تشريعية للانتهاء من حزمة من القوانين الهامة والمتعلقة بالحريات والبنى التحتية ، وكذلك المقترحات الشعبية والأخرى المتعلقة بالإسكان وبناء المستشفيات وتطوير المدن ، بدلا من الالتفات إلى أمور تم الانتهاء منها بالفعل بقوانين الكل يدركها.

السيسي

باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي في بيان ، ان ذلك جاء خلال لقاء الرئيس السيسي أمس الخميس ، بشايخ واعيان القبائل الليبية الممنلة لأطراف الشعب الليبي بكافة ربوع البلاد والذي عقد تحت شعار «مصر وليبيا... شعب واحد... مصير واحد».

أضاف ان الرئيس السيسي أكد ان الهدف الاساسي للجهود المصرية على كافة المستويات تجاه ليبيا ، هو تفعيل الإرادة الحرة للشعب الليبي من أجل مستقبل أفضل لبلاده وللاجيال القادمة من أبنائه.

وأشار الى ان الرئيس السيسي اوضح ان الخطوط الحمراء التي أعلمها من قبل ، هي بالاساس دعوى للسلم وانهاء الصراع في ليبيا.

وذكر المتحدث الرسمي ان مشايخ واعيان القبائل الليبية اعربوا عن كامل تقويضهم للرئيس السيسي والقوات المسلحة المصرية ، للتدخل لحماية السيادة الليبية ، واتخاذ كل الاجراءات لتأمين مصالح الامن القومي لليبيا ومصر ، ومواجهة التحديات المشتركة وذلك ترسيخا لدعوة مجلس النواب الليبي لمصر للتدخل لحماية الشعب الليبي والحفاظ على وحدة وسلامة اراضي بلاده.